

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 47 من قرار مجلس الأمن 2717 (2023)، التطورات التي استجّدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 20 حزيران/يونيه إلى 19 أيلول/سبتمبر 2024. ويبيّن التقرير التقدّم المحرز والتحديات التي صوّدت في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانياً - التطورات السياسية

- 2 - تميزت الديناميات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ببدء أنشطة الحكومة الجديدة، وانتخاب المكتب الدائم لمجلس الشيوخ، والتوترات داخل الأغلبية السياسية والمعارضة، ومحاكمة قادة تحالف نهر الكونغو وحركة 23 مارس، وتجدد الجهود الرامية إلى تهدئة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.
- 3 - وفي 30 حزيران/يونيه، وجه الرئيس فيليكس تشيسيكودي خطاباً إلى الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة والستين لاستقلال البلد. وكرر في خطابه تأكيد أن الدفاع عن البلد وأمن سكانها لا يزالان يمثلان الأولوية بالنسبة إليه وأعلن عن خطط لدعم تنويع الاقتصاد، واستثمارات كبيرة في البنية التحتية، والخدمات وقطاع التعدين، فضلاً عن خطط لمراجعة حسابات القطاع العام وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي.
- 4 - وبعد تأجيل الانتخابات مرتين لأسباب إدارية وأمنية، انتخب مجلس الشيوخ أعضاء مكتبه الدائم في 12 آب/أغسطس. وانتخب رئيس الوزراء السابق جان ميشيل ساما لوكوندي رئيساً لمجلس الشيوخ، متغلباً على مرشحين اثنين مدعومين من فصائل الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. أما بالنسبة إلى منصب نائب المقرر - وهو المقعد الوحيد المخصص للمعارضة - فقد هُزم مرشح حزب معا من أجل الجمهورية سالومون كالوندا أمام جان كلود بيندي، وهو مرشح مستقل يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه منحاو للأغلبية.



5 - وفي الوقت الذي دعت فيه بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى استكمال الانتخابات المتبقية، لا سيما على المستوى المحلي، قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بتأجيلها إلى أجل غير مسمى محتجة بالتحديات المالية. وفي الوقت نفسه، لا يزال من المتوقع إجراء الانتخابات التشريعية الوطنية والإقليمية في 5 تشرين الأول/أكتوبر في إقليم ماسيسي وروتشورو - حيث لم يتسن إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2023 بسبب انعدام الأمن ووجود حركة 23 مارس.

6 - وظلت الجهود الدبلوماسية المنسقة حاسمة في تهدئة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على الرغم من توتر العلاقات بينهما. وفي 15 تموز/يوليه، أكد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال جلسته 1222 المعقودة في 15 تموز/يوليه، أن عمليتي نيروبي ولواندا لا تزالان الإطارين القابلين للتطبيق لحل النزاع ودعا إلى تعزيزهما. وطلب مجلس السلم والأمن أيضا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم الفني إلى هاتين العمليتين وعقد اجتماع رباعي ثانٍ لتنسيق الجهود.

7 - وفي 30 تموز/يوليه، في لواندا، أنغولا، اجتمعت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تيريز كايكوامبا واغبر، ووزير الخارجية والتعاون في رواندا، أوليفيه جان باتريك ندوهونغيير، تحت رعاية الرئيس الأنغولي جواو لورينسو، الميسر المعين من الاتحاد الأفريقي. وتوج الاجتماع باتفاق لوقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ في 4 آب/أغسطس، على أن تشرف عليه آلية التحقق المخصصة المعززة. واتفق الوزيران أيضا على تفعيل خطة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ووضع خطة لفض الاشتباك بين القوات. وفي 7 و 8 آب/أغسطس، اجتمعت الوفود الفنية من كلا البلدين في لواندا لمناقشة تفعيل آلية التحقق المخصصة المعززة وكلتا الخطتين. ودُعي أيضا فريق من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى لواندا في الفترة من 7 إلى 9 آب/أغسطس لمناقشة طرائق دعم البعثة لآلية التحقق المخصصة المعززة. وفي 11 و 12 آب/أغسطس، زار الرئيس لورينسو كيغالي وكينشاسا، حيث التقى بالرئيس بول كاغامي والرئيس فيليكس تشيسيكيدى، على التوالي، لتقديم اقتراح لاتفاق سلام إلى الطرفين. وفي 20 و 21 آب/أغسطس، اجتمع وزراء خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا وأنغولا في لواندا لمناقشة اتفاق السلام المقترح، وعُقد بعد ذلك اجتماع لخبراء استخبارات من البلدان الثلاثة في 29 و 30 آب/أغسطس في روبافو، رواندا. وفي 14 أيلول/سبتمبر، عُقد الاجتماع الوزاري الرابع، الذي كان من المقرر في البداية عقده في 9 و 10 أيلول/سبتمبر، وكان الهدف منه مواصلة المناقشات بشأن خطط تحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفض الاشتباك بين القوات.

8 - وفي 1 آب/أغسطس، في أعقاب اتفاق 30 تموز/يوليه بشأن وقف لإطلاق النار، الذي أعقب الهدنة الإنسانية الموقعة في 5 تموز/يوليه، ويسرته الولايات المتحدة، أعلن تحالف نهر الكونغو أنه لا يعتبر نفسه ملزما بوقف إطلاق النار لأنه لم يشارك في الاجتماع. وقد أكد التحالف السياسي - العسكري، الذي يضم حركة 23 مارس كعضو رئيسي فيه، أنه لا يمكن حل النزاع إلا من خلال الحوار السياسي المباشر مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 24 و 25 آب/أغسطس، اتهم تحالف نهر الكونغو الحكومة باستغلال وقف إطلاق النار عن طريق نشر قواتها بالقرب من المناطق التي يسيطر عليها تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس وانتهاك المجال الجوي للتحالف، واصفا هذه الأعمال بأنها "استفزاز غير مقبول". ورداً على ذلك، في 26 آب/أغسطس، رفض الفوج 33 التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الادعاءات ووصفها بأنها "تلاعب علني"، موضحاً أن الأحوال الجوية حالت دون قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو شركائها بأي طلعات جوية فوق كينغو الشمالية خلال الإطار الزمني

المحدد. وفي 8 أيلول/سبتمبر، أصدر تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس بياناً اتهم فيه "ائتلاف كينشاسا" باستهداف السكان المدنيين في نياميتابو، بمقاطعة كيفو الشمالية.

9 - وفي 8 آب/أغسطس، وبعد محاكمة أجريت في كينشاسا، أدين الزعيم السياسي لتحالف نهر الكونغو كورنيل نانغا، و 25 آخرين من قادة تحالف نهر الكونغو وحركة 23 مارس، بتهم الإرهاب، وجرائم الحرب والخيانة العظمى. وحوكم معظم المتهمين غيابياً وحُكم عليهم بالإعدام. وفي وقت سابق، في 25 و 26 تموز/يوليه، على التوالي، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على تحالف نهر الكونغو وكورنيل نانغا. وفرضت الولايات المتحدة أيضاً عقوبات على برتراند بيسيماو، الزعيم السياسي لحركة 23 مارس (الذي فرض الاتحاد الأوروبي أيضاً عقوبات عليه) ونائب القائد العسكري لجماعة تويروانيهو المسلحة. وأدرج الاتحاد الأوروبي أيضاً في قوائم العقوبات أسماء قادة عسكريين إضافيين من حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بالإضافة إلى المتحدث الرسمي وقائد مجموعة مسلحة تعمل تحت اسم "وازاليندو" أو "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن".

10 - وفي الوقت نفسه، في 30 آب/أغسطس، حل سومبو سيتا مامبو محل الممثل السامي لرئيس الدولة لعمليتي نيروبي ولواندا، سيرج تشيبانغو، كمثل سأم جديد لعملية لواندا والمنظمات الاقتصادية الإقليمية.

11 - وواصلت البعثة أيضاً بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الفنية لكبار مسؤولي الحكومة لتعزيز سيطرة الدولة على سلاسل توريد المعادن الرئيسية في شرق البلد، بما في ذلك تحسين نظم تتبع معادن الذهب والقصدير والتتالوم والتنتستن.

ثالثاً - الحالة الأمنية

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة 440 حادثة أمنية في إيتوري وكيفو الشمالية أسفرت حسبما أفادت التقارير عن مقتل 663 مدنياً، من بينهم 104 نساء و 50 طفلاً، وإصابة 229 مدنياً بجروح، من بينهم 26 امرأة و 41 طفلاً. وأفادت التقارير بأن القوات الديمقراطية المتحالفة لا تزال الجهة الرئيسية المرتكبة للعنف ضد المدنيين (342 مدنياً قُتلوا في كيفو الشمالية وإيتوري معاً)، تليها التعاونية من أجل تنمية الكونغو (71 مدنياً قُتلوا في إيتوري). وفي إيتوري، استمر النزاع بين التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير على السيطرة على الأراضي ومواقع التعدين. وفي إقليم روتشورو ولوبورو في كيفو الشمالية، وسّعت حركة 23 مارس من حضورها على الرغم من هدنة إنسانية استمرت شهراً في تموز/يوليه ووقف إطلاق النار الذي بدأ في 4 آب/أغسطس. وفي الوقت الذي استمر فيه وقف إطلاق النار بين القوات العسكرية الرواندية والكونغولية إلى حد بعيد، استمرت الاشتباكات بين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

13 - وبعد انسحاب البعثة من كيفو الجنوبية، ظلت الحالة الأمنية هشة. واستمر القصف من مواقع حركة 23 مارس في كيفو الشمالية، مما أدى إلى زيادة التعبئة من قبل الجماعات المسلحة المحلية العاملة تحت اسم وازاليندو، في حين واصلت الجماعات المسلحة المحلية من كيفو الشمالية التحرك إلى كيفو الجنوبية. وفي منطقة الهضاب العليا في إقليم موينغا، في الفترة بين 16 و 19 آب/أغسطس، هاجم مقاتلون من جماعة تويروانيهو القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مرتين في تجمع بيجومبو (بافيرا شيفيري، إقليم أوفيرا)، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مقاتلين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتل واحد من جماعة تويروانيهو وإصابة اثنين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بجروح.

مقاطعة إيتوري

14 - في إيتوري، سجلت البعثة 113 حادثة أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت جماعات التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وزائير والقوات الديمقراطية المتحالفة طرفاً في معظمها. وأفيد عن مقتل ما مجموعه 195 مدنياً، من بينهم 41 امرأة و 11 طفلاً. وأفادت التقارير بأن ما مجموعه 29 مدنياً أصيبوا بجروح، من بينهم خمس نساء وطفل واحد، واختطف ما لا يقل عن 134 مدنياً، من بينهم 19 امرأة و 23 طفلاً.

15 - وفي إقليم دوجو ومهاغي، واصلت جماعات التعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير شنن الهجمات الانتقامية التي تستهدف العناصر المسلحة والمدنيين على السواء على أسس عرقية داخل مناطق نفوذ كل منهما، وكذلك في المناطق الغنية بالذهب. وفي غرب إقليم دوجو، في 20 حزيران/يونيه، هاجمت التعاونية من أجل تنمية الكونغو موقع تعدين بياندا، مما أسفر عن مقتل 5 مدنيين (من بينهم امرأتان، ورجلان وطفل واحد). وفي اليوم التالي، يُزعم أن جماعة زائير ردت في قرية غباتا، مما أدى إلى مزيد من الهجمات التي شنتها التعاونية من أجل تنمية الكونغو على لودجو والقرى المجاورة، مما أسفر عن مقتل 21 مدنياً (من بينهم أربع نساء وثلاثة أطفال). وفي 3 تموز/يوليه، قامت التعاونية من أجل تنمية الكونغو بعمية تسلل إلى موقع التعدين في مامبيو، مما أسفر عن مقتل ثمانية رجال، من بينهم ستة مواطنين أجانب.

16 - وفي إقليم إيرومو ومامباسا، وسعت القوات الديمقراطية المتحالفة مناطق عملياتها شمال طريق كوماندا - مامباسا، وعلى طريق مامباسا - بياكاتو، مما أسفر عن مقتل 84 مدنياً على الأقل، من بينهم 12 امرأة. وأسفرت الاشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن وقوع عدد كبير من الإصابات. واستمرت العمليات المشتركة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (عملية شجاع) في إيرومو، حيث أقامت البعثة قاعدة مؤقتة لحماية المدنيين. وقد أتاح استئناف العمليات البرية في إطار عملية شجاع للقوات الديمقراطية المتحالفة توسيع نطاق وجودها الجغرافي، بما في ذلك عن طريق نقل مقرها الرئيسي إلى شمال طريق مامباسا - كوماندا.

مقاطعة كيفو الشمالية

17 - في كيفو الشمالية، سجلت البعثة 327 حادثة أمنية، وكانت جماعات القوات الديمقراطية المتحالفة و 23 مارس طرفاً في معظمها. وأفادت التقارير بمقتل ما مجموعه 468 مدنياً، من بينهم 63 امرأة و 39 طفلاً، في حين أصيب 200 مدني آخرين بجروح، من بينهم 21 امرأة و 40 طفلاً، واختطف ما لا يقل عن 235 مدنياً، من بينهم 10 نساء و 30 طفلاً.

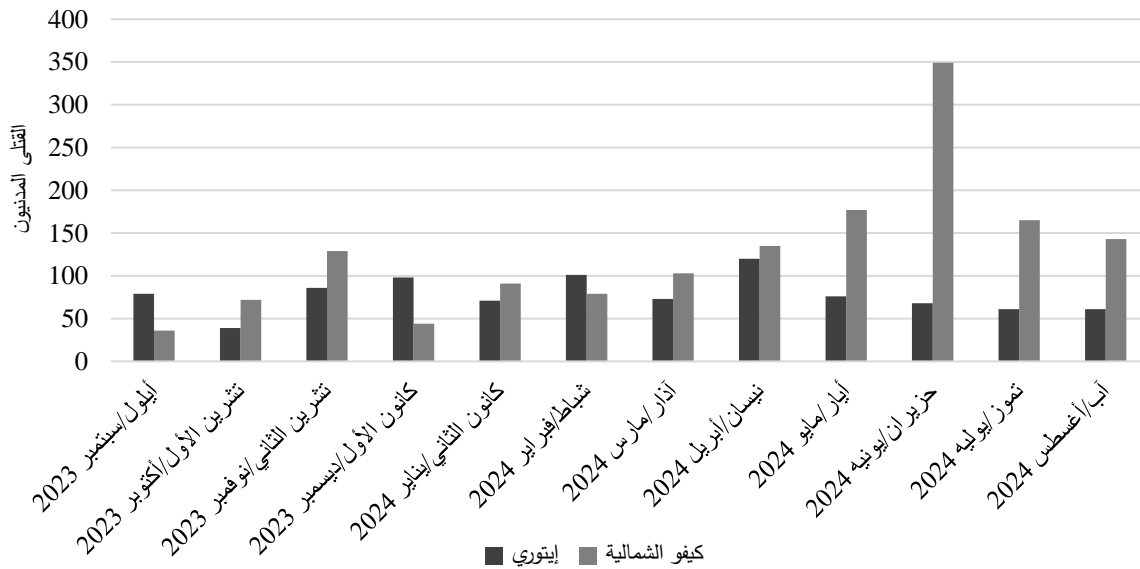
18 - وفي إقليم بيني ولوبورو، أودت هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة على المدنيين بحياة 264 شخصاً على الأقل، من بينهم 33 امرأة وطفل واحد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت القوات الديمقراطية المتحالفة تقدماً غير مسبوق في لوبورو، حيث توسعت سيطرتها إلى المناطق الغنية بالذهب، مما أدى إلى تفاقم التوترات الأمنية والاجتماعية الاقتصادية على السواء. وأدت هذه الحالة أيضاً إلى انتشار الجماعات المسلحة المحلية التي تدعي مواجهة القوات الديمقراطية المتحالفة، بما في ذلك وصول جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد/غيدون إلى منطقة العمليات في أواخر تموز/يوليه. وفي 22 آب/أغسطس في بوتيمبو، ادعت تنسيقية جماعات وازاليندو أنها جمعت أكثر من 500 شاب لتعبئتهم ضد حركة 23 مارس، محتجة بأنهم غير معنيين بوقف إطلاق النار.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت المساحة الخاضعة لسيطرة الحركة بنسبة 21 في المائة. وفي 28 حزيران/يونيه، استولت حركة 23 مارس على موقع كانيابايونغا الاستراتيجي في شمال روتشورو وتقدمت إلى كاسيغي في إقليم لوبيرو، مما دفع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الانسحاب إلى أليمونغو. وفي الأيام التالية، عاد عشرات الآلاف من النازحين داخلياً إلى كانيابايونغا، وكيرومبا وكاينا، التي أصبحت الآن تحت سيطرة حركة 23 مارس. ولم تشهد الهدنة الإنسانية التي أُعلنت في 5 تموز/يوليه ومددت في 17 تموز/يوليه لمدة 15 يوماً أخرى أي تحولات كبيرة على خط الجبهة، على الرغم من أن الانتهاكات المتفرقة، بما في ذلك تبادل إطلاق نيران غير مباشرة في بويرمانا، في إقليم ماسيسي، أسفرت عن مقتل ستة مدنيين، من بينهم أربعة أطفال، في 15 و 16 تموز/يوليه. وفي 2 آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات أيضاً بين نياتورا أبازونغو وحركة 23 مارس حول بيبوي في إقليم ماسيسي، حيث وسعت الحركة نطاق سيطرتها. وعززت حركة 23 مارس سيطرتها، حيث ركزت على التوعية السياسية، والتجنيد، والتدريب، وفرض الضرائب وآليات الإدارة، وكذلك استهداف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات نياتورا المرتبطة بها. وفي 3 و 4 آب/أغسطس، سيطرت الجماعة على نياميلما، وإيشاشا ونيكاكوما في شمال شرق روتشورو المتاخمة للحدود مع أوغندا، وفي 25 آب/أغسطس، وسعت الجماعة سيطرتها على كيكوفو، غرب بحيرة إدوارد. ولكن، في 8 أيلول/سبتمبر، لم يبدو أن أيًا من الاشتباكات المسجلة قد هدد وقف إطلاق النار تهديداً جدياً.

20 - وأحكمت حركة 23 مارس سيطرتها أيضاً على منطقة تعدين الكولتان بالقرب من روبايا في إقليم ماسيسي، التي يقدر إنتاجها بأكثر من 15 في المائة من إمدادات التتالوم العالمية. وأنشأت الجماعة المسلحة ضريبة على الإنتاج تُقدّر إيراداتها الشهرية بنحو 300 000 دولار. وعلى الرغم من المستويات المرتفعة الملحوظة لنشاط التعدين في المواقع، لا يدرج إنتاجها في الصادرات الكونغولية الرسمية، مما يسلب الضوء على خطر كبير يتمثل في التهريب عبر الحدود.

الشكل الأول

عمليات قتل المدنيين المبلغ عنها في الحوادث ذات الصلة بالجماعات المسلحة حسب المقاطعة،
أيلول/سبتمبر 2023 - آب/أغسطس 2024



المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/مركز العمليات المشتركة/فريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - حقوق الإنسان

21 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق 1 092 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد. ومن بين هذه الانتهاكات والتجاوزات، تم توثيق 942 انتهاكاً وتجاوزاً في المقاطعات المتأثرة بالنزاع، نُسب 64 في المائة منها إلى الجماعات المسلحة. ومن بين هذه الجماعات المسلحة، أُفيد بأن القوات الديمقراطية المتحالفة كانت مسؤولة عن معظم التجاوزات (137)، تلتها حركة 23 مارس (134)، ومختلف جماعات وفصائل الماي - ماي (103)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (50). وقد أفادت التقارير أن القوات الديمقراطية المتحالفة ارتكبت تجاوزات نجم عنها أكبر عدد من الضحايا (728: 372 رجلاً و 201 ضحية مجهولي النوع الاجتماعي والفئة العمرية، و 114 امرأة، و 25 فتاة و 16 فتى). ومن بين الانتهاكات الـ 466 التي أُفيد عن ارتكابها من قبل الجهات الحكومية، أفادت التقارير أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت مسؤولة عن معظم الانتهاكات (218)، تلتها الشرطة الوطنية الكونغولية (156)، وموظفون آخرون تابعون للدولة (67)، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالاشتراك مع موظفين آخرين تابعين للدولة (تسعة). وكان 696 شخصاً على الأقل (424 رجلاً، و 125 من الضحايا المجهولي النوع الاجتماعي والفئة العمرية، و 121 امرأة، و 16 فتى، وستة أطفال مجهولي النوع الاجتماعي وأربع فتيات) قد قتلوا على يد الجماعات المسلحة، التي يُزعم أنها كانت القوات الديمقراطية المتحالفة (467)، وحركة 23 مارس (71)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (61) وفصائل الماي ماي (36)، وجماعات أخرى. وأفادت التقارير أن الجهات الحكومية كانت مسؤولة عن إعدام 346 شخصاً بإجراءات موجزة أو خارج نطاق القضاء (319 رجلاً، و 21 امرأة، وأربع فتيات، وفتى واحد وطفل واحد مجهول النوع الاجتماعي). وتوفي ما لا يقل عن 227 رجلاً وامرأتين في الاحتجاز من جراء انتهاكات حقوق الإنسان، من بينهم 150 رجلاً وامرأتان خلال أعمال شغب في سجن ماكالا المركزي، في كينشاسا.

22 - وفي كيفو الشمالية، أدى تقدم حركة 23 مارس إلى أعمال انتقامية من قبل جماعات وفصائل الماي ماي ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، الذين زُعم أنهم اتهموا زوراً بالتعاون مع حركة 23 مارس. وفي 30 حزيران/يونيه، تعرضت قافلة مساعدات إنسانية لهجوم من قبل عناصر مسلحة ومدنيين محليين بالقرب من بوتيمبو، مما أدى إلى مقتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني وحرقت مركبات، وتسبب بعد ذلك في تعليق المساعدات الإنسانية في المنطقة. وكثفت القوات الديمقراطية المتحالفة أيضاً هجماتها ضد المدنيين، حيث وسعت نطاق سيطرتها في إقليم لوبيرو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت البعثة مقتل ما لا يقل عن 109 مدنيين على الأقل على أيدي القوات الديمقراطية المتحالفة، حسبما أفادت التقارير، في قرى مختلفة في مختلف أنحاء شمال وجنوب غرب إقليم بيني في الفترة ما بين 4 و 10 حزيران/يونيه. وفي إيتوري، واصلت عناصر يزعم أنها تنتمي إلى التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة ارتكاب عمليات اغتصاب، وكثيراً ما كان ذلك مصحوباً بقتل الضحايا، حيث أعقب 47 في المائة من حوادث الاغتصاب عمليات قتل.

23 - وأبلغ عن ثمانية انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تتعلق بالقيود المفروضة على الحيز المدني: أربعة انتهاكات ارتكبتها جهات حكومية، وثلاثة انتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة، وانتهاك واحد ارتكبه قوات مسلحة أجنبية، يُزعم أنها قوات الدفاع الوطني البوروندية في إقليم أوفيرا، مقاطعة كيفو الجنوبية،

وانطوى على سوء معاملة. وطالت هذه الانتهاكات والتجاوزات 18 ضحية من الذكور. وازداد خطر المضايقات ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بعد طلب قدم إلى المدعي العام لدى محكمة النقض للتحقيق مع أشخاص "يروجون للمثلية الجنسية" واعتقالهم. ولا يزال أحد النشطاء مختبئاً منذ حزيران/يونيه بعد صدور مذكرة توقيف من مدع عام في بوكافو.

24 - ووثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 26 حالة وفاة لأشخاص أثناء الاحتجاز، جميعهم من الذكور، وكان ذلك أساساً بسبب عدم كفاية الطعام وعدم كفاية العلاج الطبي.

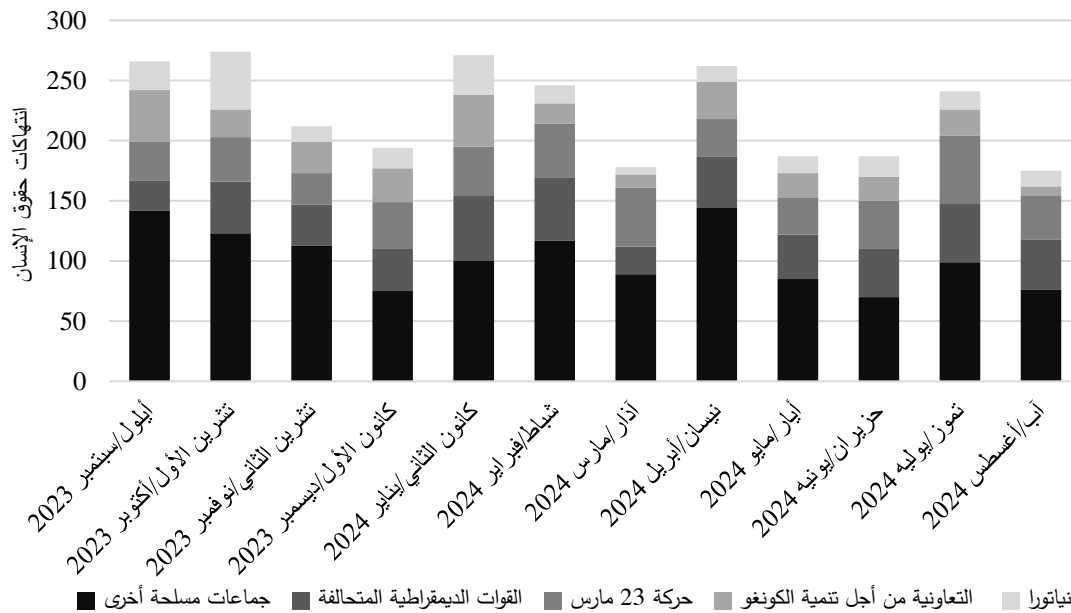
25 - وفي 2 أيلول/سبتمبر، في ساعات الصباح الباكر، فتحت قوات الدفاع والأمن الكونغولية النار على مجموعات من السجناء الذكور الذين كانوا يتحركون عبر الفناء باتجاه المحيط الخارجي لسجن ماكالا المركزي، أثناء محاولتهم الفرار بعد انقطاع الكهرباء. وقد توجه بعض السجناء إلى جناح النساء وأفيد بأنهم اغتصبوا ما لا يقل عن 269 سجيناً، مما أدى إلى وفاة امرأة واحدة على الأقل. وقد أبلغ عن مقتل حوالي 200 سجين، حيث قُتل ما لا يقل عن 29 شخصاً بالرصاص وأصيب 300 آخرين بجروح. واستعادت قوات الدفاع والأمن الكونغولية النظام في اليوم نفسه. وأعلن وزير الدولة لشؤون العدل، كونستانت موتامبا، أن التحقيقات لا تزال جارية، وفي 9 أيلول/سبتمبر، شكل الرئيس تشيسيكدي لجنة تحقيق رسمية في الأحداث.

26 - ومنذ رفع الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام في شباط/فبراير، أصدرت السلطات القضائية العسكرية ما لا يقل عن 128 حكماً بالإعدام، بما في ذلك، وفقاً لآخر البيانات المتاحة، ما لا يقل عن 52 في كيفو الشمالية، وواحد في كيفو الجنوبية، و 37 في كينشاسا، وستة في كاساي الشرقية. ولم يكن نُفذ أي من هذه الأحكام، التي هي قيد الاستئناف حالياً، عند إعداد هذا التقرير.

27 - وفي 31 آب/أغسطس، وبمساعدة تقنية ودعم لوجستي من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمت مقاضاة 80 من المتهمين بارتكاب جرائم دولية وانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان وأدين 70 منهم، من بينهم 14 شخصاً لارتكابهم أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع.

الشكل الثاني

انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الجماعات المسلحة حسب الجماعة المتهمة بارتكاب الانتهاك،
أيلول/سبتمبر 2023 إلى آب/أغسطس 2024

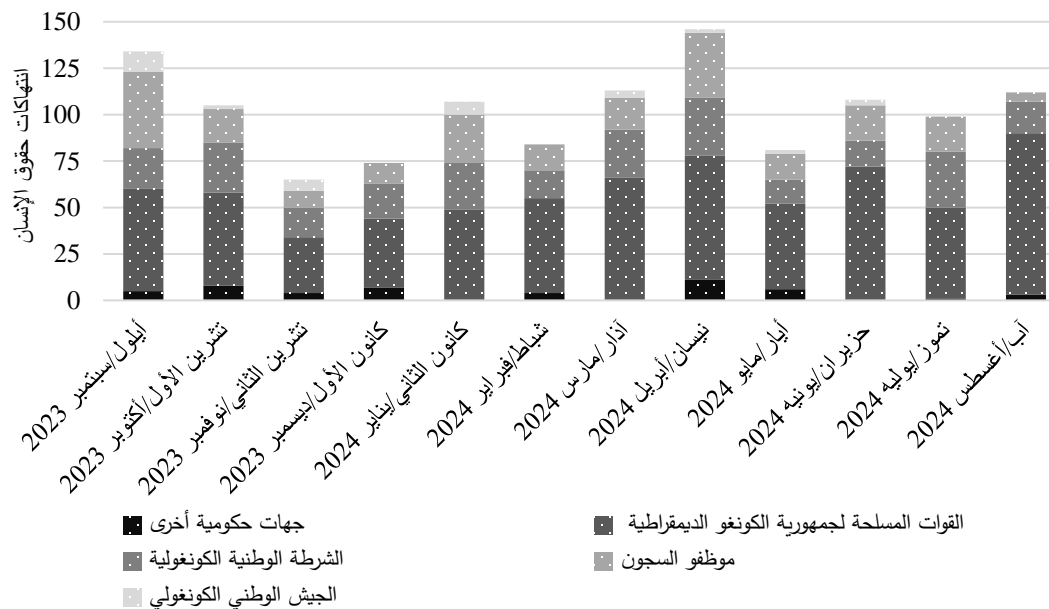


المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

ملاحظة: تشمل الانتهاكات والتجاوزات في جميع المقاطعات المتأثرة بالنزاع.

الشكل الثالث

انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى جهات حكومية حسب الجهة المتهمة بارتكاب الانتهاك،
أيلول/سبتمبر 2023 إلى آب/أغسطس 2024



المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المكتب المشترك لحقوق الإنسان.

ملاحظة: تشمل الانتهاكات والتجاوزات في جميع المقاطعات المتأثرة بالنزاع.

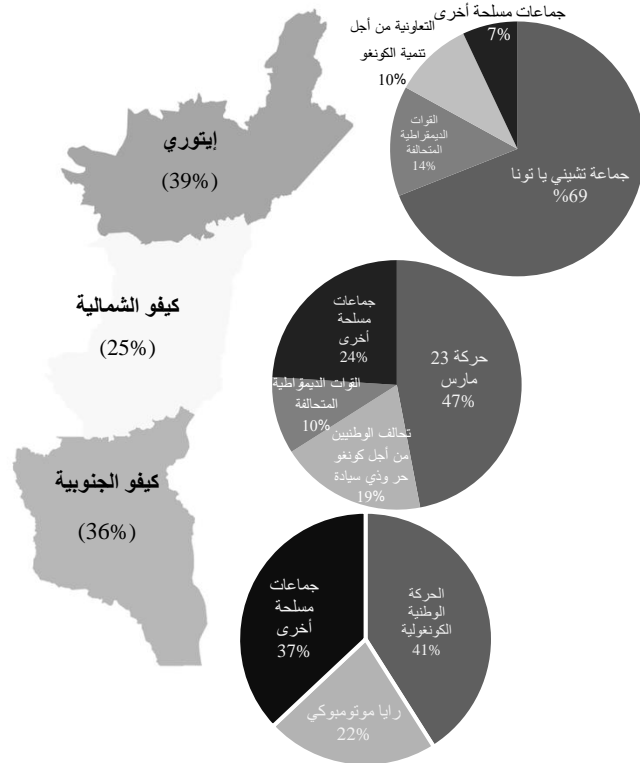
باء - حماية الطفل

28 - في الفترة ما بين 20 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، تحققت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من 336 انتهاكا جسيما لحقوق الطفل طالت 285 طفلا (203 فتية و 82 فتاة)، بما في ذلك الاختطاف (127)، والقتل والتشويه (66)، والتجنيد والاستخدام (106)، والعنف الجنسي (32)، والهجوم على مستشفى (أربعة)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (انتهاك واحد). ونُسبت الانتهاكات بشكل رئيسي إلى حركة 23 مارس وإلى 14 جماعة مسلحة أخرى، في حين نُسبت سبع حالات عنف جنسي وأربع حالات من القتل (2) والتشويه (2) إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة، بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واليونيسف، عمليات فرز حسب العمر لـ 46 مرشحا للتجنيد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحققت من وجود 20 قاصرا، من بينهم فتاة واحدة، فصلوا قبل تجنيدهم الرسمي وسُلموا إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية للرعاية المؤقتة.

الشكل الرابع

الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح التي تم التحقق منها في الربع الثاني من عام 2024، حسب الجهة المتهمه بارتكاب الانتهاك



المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/قسم حماية الطفل.

ملاحظة: الحدود المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تعيد أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها بصورة رسمية. وأفيد بأن الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات المحددة أعلاه، مسؤولة عن غالبية الانتهاكات الجسيمة.

30 - وفي الفترة بين 20 حزيران/يونيه و 31 تموز/يوليه، وبدعوة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، أجرت البعثة واليونيسف تقييمات لأعمار 1 307 مرشحين (21 امرأة) للتجنيد في القوات المسلحة، تم التحقق من أن 46 منهم كانوا أطفالاً (جميعهم من الفتيان) واستبعدوا من التجنيد.

جيم - المسألة الجنسانية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع

31 - أدى اشتداد القتال في المقاطعات الشرقية إلى زيادة تعرض النساء والفتيات بشكل كبير للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الحالات المحتملة للاتجار بالأشخاص بغرض الاستغلال الجنسي، في مواقع النازحين داخلياً وحولها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وقوع حالات للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد 74 فرداً في كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وإيتوري، وتجانيفاً ومانيمبا. ومن بين هذه الحالات، كانت 40 امرأة و 15 فتاة من الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على يد الجماعات المسلحة، الذي يُزعم أنه ارتكب من قبل حركة 23 مارس (18 امرأة وثلاث فتيات)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (11 امرأة وفتاة واحدة)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (امراتان وفتاتان)، ورايا موتومبوكي (أربع فتيات)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (ثلاث نساء وفتاة واحدة)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (فتاتان)، ونياتورا (ست نساء وفتاتان). ويُزعم أن جهات حكومية كانت مسؤولة عن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد ما لا يقل عن 15 ناجية (10 نساء وخمس فتيات)، وهي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (خمس نساء وخمس فتيات)، والشرطة الوطنية الكونغولية (أربع فتيات) وموظفون آخرون تابعون للدولة (فتاة واحدة). ومع ذلك، حالت القيود المفروضة على سبل الوصول والقيود الأمنية دون التحقق من هذه الانتهاكات، وهناك نقص في الإبلاغ في العديد من تلك الحالات.

خامسا - الحالة الإنسانية

32 - لا تزال أزمة النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى أكبر أزمات النزوح في العالم. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة التي تم التحقق من صحتها من سلطات المقاطعات، وبعد عملية مصفوفة تتبع النزوح السنوية التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة، نزح أكثر من 6,4 ملايين شخص بسبب النزاعات المسلحة والأخطار الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى 31 تموز/يوليه.

33 - وقد تفاقمت الحالة الإنسانية المعقدة بسبب الأوبئة، لا سيما تفشي مرض جدري القردة، الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عامة تثير القلق الدولي في 14 آب/أغسطس. وفي 7 أيلول/سبتمبر، تم تسجيل أكثر من 221 21 حالة مشتبه بها، و 5 062 حالة إصابة مؤكدة وأكثر من 644 حالة وفاة في البلد، مع زيادة مقلقة في الإصابات بين الأطفال.

34 - وظلت الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات على مواقع النازحين داخلياً والبنى التحتية العامة، مصدر قلق بالغ. ومن بين الحوادث الأخرى، في 18 تموز/يوليه، سقطت قذيفة بالقرب من موقعي موشيوي وبوجيري، كيفو الجنوبية. وفي 25 آب/أغسطس، هاجمت القوات الديمقراطية المتحالفة مركزاً صحياً في إقليم مامباسا، إيتوري. وفي 31 تموز/يوليه، كانت 211 مدرسة إما محتلة

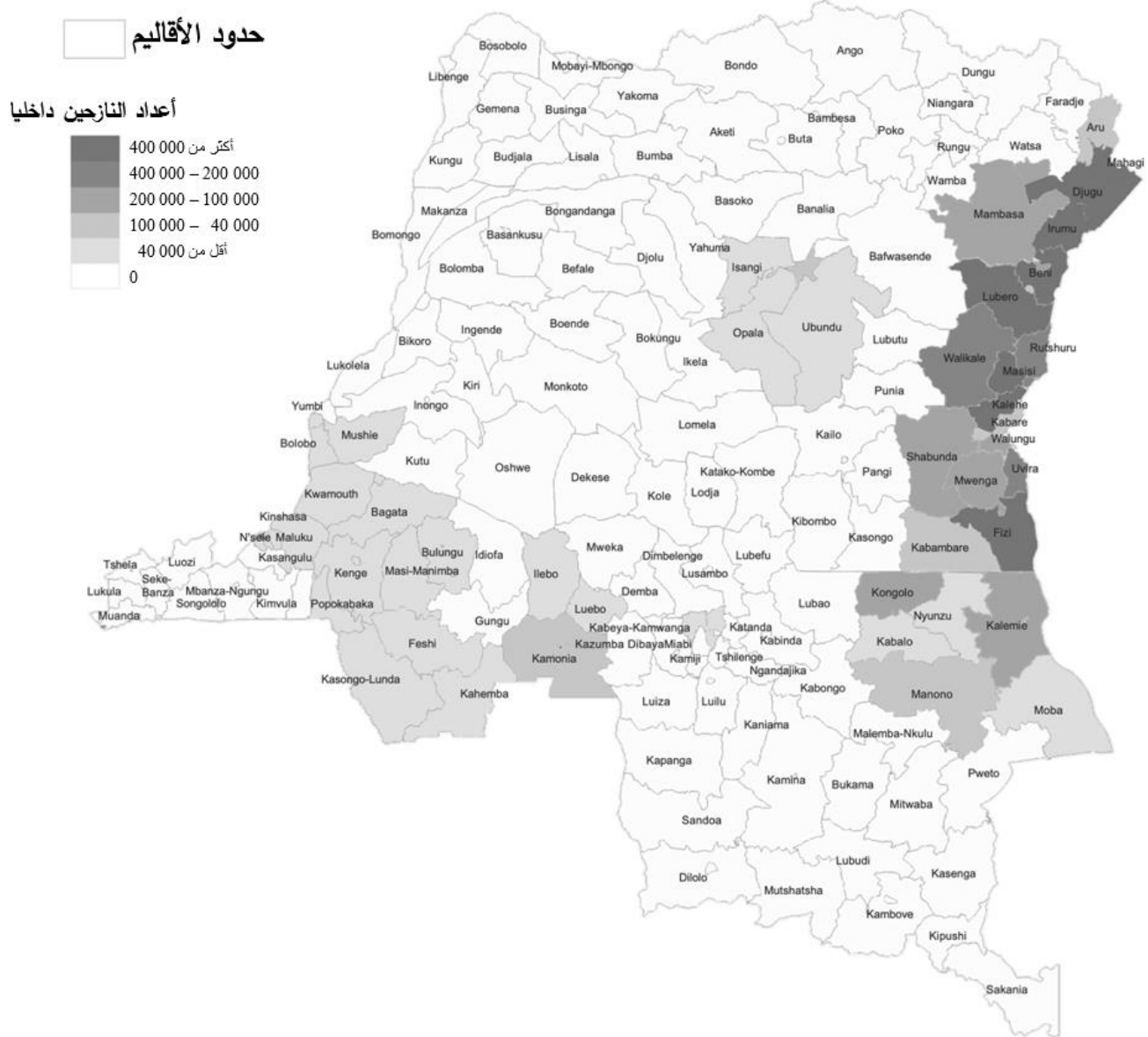
أو مستخدمة كملاجئ للنازحين، مما أدى إلى تعطيل التعليم لأكثر من 89 000 طفل في مقاطعات إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وكويلو وتشوبو.

35 - وفي كيفو الشمالية، ساهمت الهدنة الإنسانية ووقف إطلاق النار الذي أعقبها والذي تفاوضت عليه أنغولا في انخفاض نسبي للاشتباكات والعنف، مما أدى إلى تحسين ظروف إيصال المساعدات الإنسانية. واستؤنفت الأنشطة الإنسانية بين ساكي (كيفو الشمالية) ومينوفا (كيفو الجنوبية)، وعلى الطرق الأساسية في إقليم لوبيرو. وفي آب/أغسطس، أفادت التقارير أن حوالي 380 000 شخص عادوا إلى مناطقهم الأصلية في كيفو الشمالية. وفي الجزء الغربي من البلد، أدت أعمال العنف المسلح إلى أكثر من 590 إصابة منذ كانون الثاني/يناير 2024 في مقاطعات ماي ندومبي، وكويلو، وكوانغو وكينشاسا. وفي 31 تموز/يوليه، كان أكثر من 219 000 شخص قد نزحوا داخلياً في أعقاب هذه التوترات، في حين ظل وصول المساعدات الإنسانية معرقلًا بشدة ويعاني من نقص في القدرات.

36 - وفي 11 أيلول/سبتمبر، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي بلغت ميزانيتها 2,6 بليون دولار، قد مولت بنسبة 37,4 في المائة (964 مليون دولار)، مما سمح للشركاء في مجال العمل الإنساني بتقديم المساعدات الطارئة والمنقذة للحياة إلى 4,2 ملايين شخص في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2024.

الشكل الخامس

السكان النازحون داخلياً حسب الإقليم، تموز/يوليه 2024



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ملاحظة: الحدود المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها بصورة رسمية. الأسماء المكتوبة داخل الخريطة هي أسماء الأقاليم فقط.

سادسا - المرأة والسلام والأمن

37 - في 25 و 26 حزيران/يونيه، في كينشاسا، نظمت البعثة، والمعهد الجمهوري الدولي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية حلقة عمل بشأن مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية المحلية والجزئية بهدف تعزيز اللامركزية الشاملة للجميع. وقدمت البعثة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني الدعم أيضا إلى منظمات المجتمع المدني في وضع خريطة طريق استراتيجية تركز على بناء القدرات، والدعوة للإصلاحات فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية، والتنسيق بين الشبكات النسائية وتبسيط التواصل مع الشركاء الماليين والتقنيين.

38 - وواصلت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل، بدعم من البعثة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي، إجراء تقييم الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ووضع خطة الجيل الثالث للفترة 2024-2028.

39 - وفي 9 تموز/يوليه 2024، قدمت وزيرة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل رؤية الحكومة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وكسر حلقة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز قيادة المرأة. وترتكز الرؤية على تعزيز الذكورة الإيجابية وحماية حقوق الأسر والأطفال.

سابعا - تنفيذ الأولويات الصادر بها تكليف

ألف - حماية المدنيين

40 - واصلت البعثة تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين من خلال نهج ثلاثي المستويات ومتعدد الأبعاد يشمل الحماية من خلال الحوار والتواصل، وتوفير الحماية المادية، وهيئة بيئية تتوافر فيها الحماية، تكملها استراتيجيات قائمة على المناطق وخطط الحماية المحلية. وقد تم تعميم التواصل مع النساء والشباب في جميع جوانب نهج البعثة إزاء حماية المدنيين. وواصلت البعثة مواجهة تحديات كبيرة في تنفيذ الولاية، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة في كيفو الشمالية.

41 - وفي الفترة ما بين 20 حزيران/يونيه و 7 آب/أغسطس، تلقت شبكة الإنذار المجتمعي التابعة للبعثة 310 إنذارات من إيتوري وكيفو الشمالية. واستجابت قوات الأمن الحكومية، والبعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لـ 79 في المائة من هذه الإنذارات. وتتواصل الجهود لتعزيز نظام الإنذار المبكر، بما في ذلك تعيين نقاط اتصال إضافية لشبكة الإنذار المجتمعي في المناطق المعرضة لهجمات الجماعات المسلحة.

42 - وفي إيتوري، وفرت البعثة حماية مادية قوية من خلال نشر دوريات استباقية وتفاعلية استجابة للإنذارات، للتدخل في الحوادث الجارية أو منع الهجمات الوشيكة التي تشنها الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت ثلاث قواعد عمليات متنقلة مؤقتاً في بالي، ودينرو وتشوميا في إقليم دجوغو، مع عملية واحدة لنشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل في إيدوهو، بإقليم إيرومو للتصدي للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين. وفي 9 و 16 تموز/يوليه، انسحب مقاتلو التعاونية من أجل تنمية الكونغو عند مواجهتهم لدوريات البعثة.

43 - وواصلت البعثة دعم عمليات السلام الجارية من خلال تسيير الدوريات القوية، والحوار المحلي وتدابير بناء الثقة. وفي 29 و 30 حزيران/يونيه، أجرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة عملية في مادومبو وإيتندي، بإقليم دجوغو، ضد مقاتلي جماعتي زائير والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، الموقعتين لوثيقة التزام بوقف الأعمال العدائية، لتشجيعهم على الالتزام بأحكامها. وقامت البعثة بتسيير عدد من الحوارات بين قادة المجتمعات المحلية لحل المنازعات المتعلقة بالأراضي، ورفع الحواجز على الطرقات، وإطلاق سراح المختطفين، وإبقاء الأسواق مفتوحة وبناء الثقة بين قوات الأمن الحكومية والمجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، قامت البعثة في 23 تموز/يوليه بتسيير حوار شارك فيه أكثر من 150 ممثلاً لجماعتي الهيا واليندو في لودجو بإقليم دجوغو لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من التوترات بين المجتمعات المحلية.

44 - وفي كيفو الشمالية، واصلت البعثة الاحتفاظ بمواقع حاجزة في ساكي وشمال غوما، وحماية المدنيين في قواعد عملياتها المؤقتة في كيوانجا، وكيشتانغا وكانيابايونغا وحولها، في الأراضي التي تسيطر عليها حركة 23 مارس. وتواصلت البعثة أيضاً مع القادة العسكريين وقادة الجماعات المسلحة، بما في ذلك جماعة "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن" (واراليندو)، بشأن حقوق الإنسان، وحماية الأطفال، والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بشأن الطابع المدني لمواقع النازحين.

45 - وفي الفترة من 8 تموز/يوليه إلى 9 آب/أغسطس، قام عنصر الشرطة التابع للبعثة بتدريب 36 من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية (3 نساء) على الأمن في مواقع المشردين داخلياً مع التركيز على التصدي للعنف الجنسي والجنساني، وكذلك تدريب 120 من أفراد الشرطة (34 امرأة) على أساليب التحقيق القضائي. وركز معظم الدورات على تدريب المدربين لتسهيل نقل المعارف والكفاءات.

46 - وفي الفترة ما بين 14 تموز/يوليه و 5 أيلول/سبتمبر، قامت البعثة، من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنفيذ 15 مهمة لتحديد مواقع الذخائر المتفجرة، وقامت بتدمير 16 من المتفجرات من مخلفات الحرب. وتلقى حوالي 46 مدنياً (6 رجال و 40 امرأة) تدريبات على الوعي بشأن الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وإضافة إلى ذلك، في الفترة من 5 إلى 9 آب/أغسطس، تم تدريب 16 من أفراد الشرطة الوطنية على الكشف عن الأجهزة المتفجرة في غوما. وفي 29 آب/أغسطس، قدمت الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، بالشراكة مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، نتائج مسح أجري في كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية وإيتوري. وشمل المسح 521 23 م² من المناطق المشتبه في تلوثها بالألغام الأرضية والمؤكد تلوثها بالألغام. وبذلك يصل إجمالي المساحة التي شملها المسح في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى 618 345 م²، مع عدم تسجيل أي منطقة يشتبه في أنها خطرة بسبب الألغام الأرضية في قاعدة البيانات الوطنية.

47 - وواصلت البعثة كفالة الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجري 62 تقييماً للمخاطر، بما في ذلك فحص 325 من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية، واقتُرحت تدابير تخفيف المخاطر لضمان امتثال الدعم الذي تقدمه البعثة إلى تسع وحدات في المقاطعات المتضررة من النزاع لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنظيم 13 اجتماعاً للجان متابعة انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (سته) والشرطة الوطنية الكونغولية (سبعة) بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

باء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

48 - واصلت البعثة دعم تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، في ظل التحديات المستمرة التي تواجه تنفيذ البرنامج، بما في ذلك التغييرات في القيادة. وفي 23 تموز/يوليه، أعفي الأب جان- بوسكو باهالا من وظيفته كمنسق وطني للبرنامج بأمر رئاسي، مما أدى إلى تولي نائب المنسق الوطني للعمليات للوظيفة بصفة منسق وطني مؤقت.

49 - وفي كیفو الشمالية، واصلت البعثة، بالشراكة مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة المعونة الكنسية السويسرية تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج المجتمعي. وفي إقليم بيني، استفاد 584 شخصاً، من بينهم 150 مقاتلاً سابقاً و 173 امرأة، من العمل الكثيف اليد العاملة الذي يركز على إعادة تأهيل الطرق. وتضمنت مشاريع إعادة الإدماج المجتمعي أيضاً حوارات مجتمعية، ودعمًا نفسيًا اجتماعيًا، وبناء قدرات التعاونيات الزراعية. وفي الفترة من 25 إلى 27 تموز/يوليه، نظم مكتب البرنامج في كیفو الشمالية والبعثة حواراً في بيني جمع 90 ممثلاً (من بينهم 15 امرأة) من حكومة المقاطعة، وقوات الدفاع والأمن، والمجتمع المدني، والسلطات العرفية وأعضاء الجماعات المسلحة. واستكشفت المناقشات الاستجابات المجتمعية للحالة الأمنية في إقليمي بيني ولوبورو، وبحث أدوار الأدوات الحكومية الأساسية، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار والجيش الاحتياطي للدفاع، وكذلك المتطوعون من أجل الدفاع عن الوطن، في التصدي للعنف المستمر الذي تمارسه الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

50 - وواصلت البعثة أيضاً تنفيذ 16 مشروعاً للحد من العنف المجتمعي يستفيد منها بشكل مباشر 2 393 شخصاً (1 614 رجلاً و 779 امرأة)، بما في ذلك 640 مقاتلاً سابقاً و 724 من أفراد المجتمعات المحلية الضعفاء والأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، بالإضافة إلى 1 029 من الشباب المعرضين للخطر.

51 - وفي الفترة من 7 إلى 9 آب/أغسطس، دعمت البعثة الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى ضمن فريق الاتصال والتنسيق، بتيسير من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وتجمع هذه الآلية الجديدة بين لجان وكيانات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا للتعاون في وضع استراتيجيات غير عسكرية للتصدي للجماعات المسلحة الأجنبية الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - إصلاح قطاع الأمن ودعم نظام العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب

52 - في الفترة من 1 إلى 6 تموز/يوليه، نظمت البعثة زيارة دراسية إلى داكار، السنغال، لـ 22 من كبار ممثلي المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني، بقيادة المجلس الوطني للأمن. وقد سيرت هذه الزيارة، التي جرت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إجراء مناقشات بشأن نماذج إصلاح قطاع الأمن مع خبراء من بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي، مما أتاح صياغة توصيات لوضع السياسات الأمنية الوطنية.

53 - وفي 14 آب/أغسطس، قِيم البرنامج المشترك لدعم إصلاح الشرطة للفترة 2024-2028، الذي وقّع في 5 حزيران/يونيه، إلى نائب رئيسة الوزراء ووزير الداخلية الجديد، الذي تعهد بدعم الحكومة لتنفيذه.

- 54 - وفي 23 آب/أغسطس، أطلقت وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل و"الفريق الاستشاري المعني بدور المرأة في إصلاح قطاع الأمن"، بدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عملية تقييم لتحديد العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في قطاع الأمن والعدالة.
- 55 - وفي 2 أيلول/سبتمبر، دعمت البعثة حلقة عمل، نظمت بمبادرة من وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل مع الفريق الاستشاري المعني بالمرأة، بالتعاون مع جامعة كينشاسا، لعرض العوائق المؤسسية، والاجتماعية والاقتصادية التي تعوق مشاركة المرأة بصورة مجدية في مؤسسات الأمن الوطني وصياغة توصيات لمعالجتها.
- 56 - وفي الفترة من 21 إلى 30 حزيران/يونيه، قدمت البعثة مساعدة تقنية ومالية للسلطات القضائية العسكرية لدعم التحقيقات القضائية في الهجمات المزعومة للقوات الديمقراطية المتحالفة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى نيسان/أبريل 2023 في أويشا ومانجينا، في مقاطعة كيفو الشمالية. وقد سهّل هذا الجهد إجراء مقابلات مع 325 من الضحايا والشهود (297 امرأة و 28 رجلاً).
- 57 - وفي الفترة من 25 إلى 29 حزيران/يونيه، سرت البعثة تدريب المدربين لـ 15 جهة فاعلة قضائية من بونيا، وبيني، وبوتيمبو وغوما وكينشاسا للمساعدة في إنشاء وحدة تحقيقات رقمية داخل مكتب المدعي العام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة من 23 إلى 25 تموز/يوليه، دعمت البعثة أيضاً، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية ترايال إنترناشيونال (TRIAL International)، المحكمة العسكرية العليا ومكتب المدعي العام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم حلقة عمل بشأن الشراكة في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. وقد أسفرت حلقة العمل هذه عن تحديد أولي لخطة دعم ما بعد البعثة من قبل السلطات الوطنية.
- 58 - وفي الفترة من 3 إلى 4 تموز/يوليه، نظمت البعثة، بالتعاون مع شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، وتحت رعاية وزير العدل، حلقة عمل لتوعية السلطات الوطنية، والسياسية، والإدارية والقضائية بشأن التعاون القضائي الإقليمي في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.
- 59 - وواصلت البعثة دعم سلطات السجون الوطنية في تحسين ظروف السجون المأمونة والأمنة والإنسانية بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومن خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة، قدمت البعثة مساعدة تقنية ومالية للمحاكم المدنية والعسكرية لعقد جلسات استماع في سجن غوما في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 16 آب/أغسطس. ونتيجة لذلك، أُدين 91 متهماً من بينهم 31 طفلاً في جرائم عادية وعسكرية، وأُفرج عن 97 شخصاً من السجن، بُرئ 47 منهم من بينهم 20 طفلاً، وأدين 35 شخصاً بعقوبات بالسجن تعادل المدة التي قضوها في السجن، ووُبخ 15 طفلاً وسُلموا إلى ذويهم.
- 60 - وفي الفترة من 22 إلى 27 حزيران/يونيه، نظمت البعثة أربع حلقات عمل في بوكافو، وبيني، وبونيا وكينشاسا للتوعية بشأن القانون رقم 028/23 الذي يحدد المبادئ الأساسية لنظام السجون والذي اعتمد في 15 حزيران/يونيه 2023. وشجعت حلقات العمل هذه الجهات الفاعلة في سلسلة فرض العقوبات على التوافق على نهج الإصلاح والتصدي للتحديات التشغيلية في نظام السجون.

ثامنا - الانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام

ألف - معلومات مستكملة عن تنفيذ الخطة المشتركة لفك الارتباط

61 - في 30 حزيران/يونيه، ووفقاً لقرار مجلس الأمن 2717 (2023) وبالتنسيق الوثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، اختتمت البعثة الأنشطة التي كلفت بها في كيفو الجنوبية، إيذاناً بانتهاء المرحلة الأولى من عملية فك ارتباطها. وفي 25 حزيران/يونيه، ترأست رئيسة الوزراء، جوديث سومينوا تولوكا، والممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية حفل الإغلاق.

62 - وإجمالاً، تبرعت البعثة بـ 1 769 أصلاً بقيمة 12,2 مليون دولار، بما في ذلك 1 160 أصلاً بقيمة 10 ملايين دولار للسلطات الوطنية وسلطات المقاطعات. ونقلت البعثة أيضاً منصة لطائرات الهليكوبتر شيدت حديثاً وقاعدة في روتيمبا، بالقرب من أوفيرا، بقيمة 1,5 مليون دولار إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأهدت أيضاً معدات وبنية تحتية أساسية للطيران (محطات ركاب وبضائع، ومعدات محمولة لمراقبة الحركة الجوية، ومحطة رصد جوي، ومعدات لمكافحة الحرائق) إلى هيئة النقل الجوي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

63 - وفي إطار عملية فك الارتباط من كيفو الجنوبية، التي بدأت في كانون الثاني/يناير، نقلت البعثة إلى السلطات الوطنية سبع قواعد ومرافق (باراكا، وبوكافو، وبونياكير، وكامانيولا، وكافومو، وروتيمبا وسانج)، بالإضافة إلى 15 منشأة. وفي حين أوقفت البعثة عملياتها في قواعد ميننجي، ومينيموي وأوفيرا، واجهت عملية النقل إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعض التأخيرات، ويرجع ذلك جزئياً إلى التخلص من المعدات في الموقع.

64 - وفي إطار استراتيجية الخروج المسؤول، نفذت البعثة، بالتعاون مع السلطات الكونغولية، بروتوكولات بيئية صارمة تتماشى مع معايير الأمم المتحدة. وخضعت كل قاعدة تم نقلها أو إغلاقها إلى معالجة بيئية شاملة، بما في ذلك التخلص من النفايات الخطرة والإصلاح البيولوجي للتخفيف من تلوث التربة. وبالشراكة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، دمرت البعثة بصورة مأمونة 132 طنًا من الذخيرة غير الصالحة للاستخدام في كيفو الجنوبية.

65 - وبحلول 28 تموز/يوليه، وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بانعدام الأمن وظروف الطرق، أعادت البعثة بصورة مأمونة 3 153 فرداً من الأفراد النظاميين إلى أوطانهم، بمن فيهم 1 979 جندياً و 320 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة من كيفو الجنوبية، و 695 جندياً من كيفو الشمالية، بالإضافة إلى 55 مراقباً عسكرياً وضابطاً أركاناً و 104 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات من كلتا المقاطعتين. وإضافة إلى ذلك، أنهيت خدمة 490 موظفًا مدنيًا (بمن فيهم متعاقدون أفراد). ولا يزال هناك فريق متبقي مؤلف من 43 موظفًا في كيفو الجنوبية للحفاظ على التقدم المحرز ودعم وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها في الحفاظ على شبكات الإنذار المجتمعية، وحماية الأطفال والحوار المجتمعي، وغير ذلك من الأعمال. وسيقوم الفريق المتبقي أيضاً بتيسير توحيد المسؤوليات المنقولة إلى سلطات الأقاليم والسلطات الوطنية، مع التركيز على حماية المدنيين، ونقل المعارف والبيانات، وبناء القدرات. وتحفظ البعثة بمبنيين في كيفو الجنوبية: أحدهما للفريق المتبقي والآخر للوحدة الجوية الباكستانية، التي يجري نقلها إلى بيني.

باء - معلومات مستكملة عن المرحلة الانتقالية

- 66 - في 22 حزيران/يونيه، وقّع وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة للأمين العام خريطة الطريق الخاصة بالمقاطعات للمرحلة الانتقالية في كيفو الجنوبية. وفي 1 تموز/يوليه، بدأ تنفيذ خريطة الطريق، التي وضعت بالتعاون بين سلطات المقاطعات، والبعثة، ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني، بالتوازي مع إطلاق خطة دعم للأمم المتحدة خاصة بكيفو الجنوبية.
- 67 - وركزت جهود التخطيط للمرحلة الانتقالية في كيفو الشمالية وإيتوري على تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية، لا سيما في مجال حماية المدنيين. وفي 10 تموز/يوليه، استأنف الفريق المتكامل المعني بالمرحلة الانتقالية في مقاطعة إيتوري اجتماعاته مع سلطات المقاطعة، والبعثة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمجتمع المدني. وفي كيفو الشمالية، بدأت سلطات المقاطعة والبعثة بمراجعة اختصاصات الفريق المتكامل المعني بالمرحلة الانتقالية في المقاطعة. وفي الفترة من 19 إلى 26 تموز/يوليه، زار فريق الأمم المتحدة الموحد المعني بالشؤون الجنسانية كيفو الجنوبية، وكيفو الشمالية وإيتوري، لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة مع الأفرقة المتكاملة المعنية بالمرحلة الانتقالية في المقاطعات بشأن كيفية إدماج الاعتبارات الجنسانية في عملية الانتقال.

جيم - معلومات مستكملة عن التكامل وتعبئة الموارد

- 68 - في 10 تموز/يوليه و 8 آب/أغسطس على التوالي، أطلق نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية فريقي الأمم المتحدة للمقاطعات في إيتوري وكاتانغا العليا. وقد أنشئت حتى الآن أفرقة للمقاطعات في إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وكاتانغا العليا وكاساي، ومن المقرر إنشاء ثلاثة أفرقة أخرى بحلول نهاية عام 2024. وتصمّم أفرقة المقاطعات لإضفاء الطابع الرسمي على آليات تنسيق التنمية على مستوى المقاطعات، بما يضمن تحسين الموازنة والاتساق بين وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع الجهات الفاعلة والبرامج العاملة في المجال الإنساني والمعنية بتحقيق الاستقرار.

- 69 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل فريق الأمم المتحدة المعني بالمرحلة الانتقالية ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة تقدير تكاليف الأنشطة ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة لدعم العملية الانتقالية في كيفو الجنوبية، التي يبلغ مجموعها 23 مليون دولار. ومن المتوقع أن يستمد التمويل من مخصصات صندوق بناء السلام لعام 2024 لكيفو الجنوبية، والتمويل البرنامجي للبعثة، والموارد المتاحة حالياً من وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها. وفي 13 و 14 آب/أغسطس، تشاركت البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم حلقة عمل للمواطنة في بوكافو لتحديد الشراكات والموارد المتاحة لدعم تنفيذ خريطة الطريق لمقاطعة كيفو الجنوبية التي وضعتها الحكومة. وخلال حلقة العمل، أعلنت الحكومة أنها ستوفر أكثر من نصف مجموع الاحتياجات المتوقعة لخريطة الطريق التي تبلغ ميزانيتها 57 مليون دولار.

- 70 - وفي الفترة من 27 أيار/مايو إلى 26 تموز/يوليه، جرت مشاورات متعمقة في جميع أنحاء البلد مع السلطة القضائية، ووزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، وكذلك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، للمضي قدماً في وضع البرنامج المشترك الجديد لدعم إصلاح قطاع العدالة. وسيدعم البرنامج

الحكومة الكونغولية في التزاماتها بشأن إمكانية اللجوء إلى العدالة، والمساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، مع معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

تاسعا - فاعلية البعثة

ألف - أداء البعثة (الأفراد العسكريون، وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون)

العنصر العسكري

71 - في 9 أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد نشرت 171 جنديا، 7,72 في المائة منهم من النساء، و 452 خبيرا من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات، 23 في المائة منهم من النساء، مقابل قوام مآذون به يبلغ 11 500 جندي و 600 خبير من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت البعثة ثلاث عمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل وسيرت 5 401 دورية يهارية، و 3 902 دورية ليلية، و 394 دورية ومهمة بعيدة المدى، و 684 دورية مشتركة، و 684 عملية حراسة مرافقة، وأربع عمليات استطلاع جوي فقط، ويرجع ذلك جزئيا إلى توسيع منطقة حظر الطيران مع قيام الجماعات المسلحة باستهداف طائرات الأمم المتحدة في عدة مناسبات.

72 - وتمشيا مع التزاماتها تجاه المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أجرت البعثة تقييمات شملت 22 وحدة عسكرية. ووضعت خطة لتحسين الأداء لكل وحدة.

73 - وظل عدد فصائل الاشتباك 13 فصيلا، وهو ما يمثل 2,4 في المائة من مجموع قوام القوة. واضطلعت فصائل الاشتباك بـ 272 نشاطا، امتدت من التعاون المدني - العسكري إلى مشاريع التوعية وشملت تسيير 101 دورية محددة الأهداف، في مقابل ما مجموعه 197 نشاطا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

74 - وظلت النسبة المئوية للنساء في صفوف ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين في البعثة عند نسبة 23 في المائة، كما كانت عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشهدت مشاركة الإناث في الوحدات أيضا ارتفاعا طفيفا، من 7,69 في المائة إلى 7,72 في المائة.

عنصر الشرطة

75 - في 9 أيلول/سبتمبر، كان عنصر الشرطة التابع للبعثة قد نشر 1 357 فردا من 30 بلدا مساهما، منهم 1 048 من أفراد الشرطة المشكلة من ست وحدات للشرطة المشكّلة (منهم 211 امرأة) و 303 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (منهم 89 امرأة). وظلت درجة تقييم أداء أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات دون تغيير عند نسبة 80 في المئة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

76 - وأنجزت وحدات الشرطة المشكلة 2 745 من تدخلات الاستجابة السريعة، و 169 عملية حراسة مرافقة، و 1 759 دورية، و 339 دورية مشتركة مع أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، و 23 دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية، و 136 دورية مشتركة مع أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات والقوة، و 44 دورية مشتركة مع أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، والشرطة الوطنية الكونغولية وقوة البعثة، و 10 دوريات بعيدة المدى، و 106 دوريات حول مخيمات ومواقع النازحين داخليا.

العنصر المدني

77 - في 9 أيلول/سبتمبر، كان هناك 2 025 موظفاً مدنياً (26 في المائة منهم من النساء)، من بينهم 259 من متطوعي الأمم المتحدة (47,5 في المائة منهم من النساء) و 40 من الأفراد المقدمين من الحكومات (32,5 في المائة منهم من النساء)، يعملون مع البعثة.

باء - النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

78 - واصلت البعثة تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. واسترشد بالبيانات المستمدة من إطار نتائج البعثة في إجراء تقييم للآثار على مدى يومين في أيار/مايو أدى إلى وضع تقرير عن الآثار مع توصيات موجزة لتعزيز أثر البعثة في تنفيذ الأولويات التي صدر بها تكليف. واستخدمت البيانات أيضاً لإنتاج صحائف وقائع ورسوم بيانية لدعم خريطة طريق العملية الانتقالية في كیفو الجنوبية.

جيم - الاتصالات الاستراتيجية

79 - شهدت نهاية حزيران/يونيه وبداية تموز/يوليه تركيز الاهتمام على فك ارتباط البعثة مع إقامة حفل إغلاق مشترك رفيع المستوى في كیفو الجنوبية برئاسة الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة الوزراء التي حضرت على رأس وفد حكومي. وحظي حفل الإغلاق هذا بتغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام الدولية والوطنية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، متوجاً ستة أشهر من التواصل المستمر الذي ساهم بشكل فعال في الحد من المعلومات المضللة.

80 - وعلى الرغم من أن المعلومات المضللة بشأن فك ارتباط البعثة ظلت قليلة، استمرت الحملات الموجهة بشأن مواضيع أخرى، حيث نشرت الشائعات، ونظريات المؤامرة ومقاطع الفيديو الدعائية. واستجابت البعثة من خلال مقاطع فيديو توضيحية، وقصص مؤثرة وحملة توعية بشأن الأخبار الزائفة على وسائل التواصل الاجتماعي سجلت ما يقرب من 140 000 مشاهدة. ووصلت قناة البعثة على واتساب، التي أطلقت في آذار/مارس، إلى حوالي 180 ألف مشترك. وإضافة إلى ذلك، وزعت البعثة أيضاً 260 000 رسالة باللغتين الفرنسية والسواحيلية لثني الجماعات المسلحة عن شن الهجمات.

81 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توفير 10 برامج لتدريب المدربين على مكافحة المعلومات المغلوطة، والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية استفاد منها أكثر من 1 000 طالب. وأطلع الصحفيون على عملية فك الارتباط، والحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية والتزامات البعثة بحماية المدنيين.

دال - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

82 - تماشياً مع التزام الأمين العام بسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة تعزيز جهودها الوقائية، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية والتدريب، والتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات، والمجتمعات المحلية، وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي كیفو الجنوبية، شرعت البعثة في نقل منصة شبكة الشكاوى المجتمعية، بما في ذلك عن طريق توفير دورات تدريبية، وقائمة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى فريق الأمم المتحدة القطري لضمان استمرارية آليات الدعم والإبلاغ.

- 83 - وفي الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 5 أيلول/سبتمبر، وتقت البعثة سبعة ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وقعت في الفترة بين عامي 2005 و 2024، وكانت تتعلق بموظفين مدنيين وخمسة أفراد عسكريين منتشرين حالياً أو سبق أن كانوا منتشرين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال الحالات المتعلقة بالأفراد العسكريين في انتظار انتهاء التحقيق من جانب البلدان المساهمة بقوات. وتعمل البعثة بنشاط على تعزيز الشراكة مع الدول الأعضاء لتعزيز التزامها بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في صفوف أفرادها. ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحقيق في الحالات المتعلقة بالموظفين المدنيين.
- 84 - وتعتمد البعثة استراتيجية شاملة لتعزيز جهودها في مجال الرصد والتخفيف من آثار المخاطر في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويشمل ذلك إنشاء شبكة شكاوى مجتمعية قوية، تعمل كوسيلة مهمة للسكان المحليين للإبلاغ عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلاوة على ذلك، تعمل البعثة بنشاط على تنفيذ مشاريع تدعم النساء والأفراد الضعفاء في المجتمعات المحلية، وتعزز القدرة على الصمود والتكيف.
- 85 - وتتخذ البعثة خطوات لضمان حصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الدعم اللازم، بالتنسيق مع كبير موظفي حقوق الضحايا.

عاشرا - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

- 86 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة 597 حادثة من حوادث الأمن والسلامة. وقد مست هذه الحوادث 90 من موظفي الأمم المتحدة. وتتوزع الحوادث على النحو التالي: 96 حالة للنزاع المسلح، و 365 حادثة متصلة بالجريمة، و 55 حالة من حالات الاضطرابات المدنية، و 81 حالة وصفت بأنها أخطار.
- 87 - وفي كيفو الشمالية، خففت البعثة أحد تدابير تخفيف الآثار التي نفذت في أعقاب المظاهرات المناهضة للبعثة في تموز/يوليه 2022، حيث مددت وقت استخدام مركبات الأمم المتحدة "التي لا تحمل علامات" للمهام الرسمية من الساعة 19:00 إلى الساعة 20:00.
- 88 - واستمر استهداف قوافل البعثة بهجمات الرشق بالحجارة حيث سجلت 10 حالات لتلك الهجمات. وأبلغ أيضاً عن حادثة رشق بالحجارة ضد موقع حراسة معسكر قوة البعثة في قاعدة عمليات كيوانجا في روتشورو. وفي 1 تموز/يوليه، تلقت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تقارير تفيد بأن موظفين مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تقطعت بهم السبل في لوييرو بسبب القتال الدائر في المنطقة دون أن تتوافر لهم وسيلة للانتقال إلى مكان مأمون على الطرق. وبعد ذلك، قامت البعثة بنقل ما مجموعه 61 شخصاً (من بينهم 12 موظفاً مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن) جواً من لوييرو إلى مكان مأمون في بيني.
- 89 - وإضافة إلى ذلك، سجلت البعثة حوادث مستمرة انطوت على تشويش مقصود على النظام العالمي لتحديد المواقع ومحاكاة بروتوكول الإنترنت وأثرت على الأصول البرية والجوية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وأبلغت بعض طائرات الأمم المتحدة وطائرات الركاب التجارية التي تحلق في نفس المنطقة عن حوادث فقدان إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع. وفي 9 آب/أغسطس، كان يبدو أن عمليات التشويش المقصود على النظام العالمي لتحديد المواقع ومحاكاة بروتوكول الإنترنت قد توقفت.

حادي عشر - الملاحظات

90 - لا يزال الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعاتها الشرقية، يبعث على القلق الشديد، حيث يعلق ملايين المدنيين الأبرياء في حلقات متكررة من النزاع، والعنف والنزوح. وأدين أعمال جميع الجماعات المسلحة الناشطة في البلد، وكذلك الأطراف التي تدعمها، بشكل مباشر أو غير مباشر. وأشعر بالقلق إزاء استمرار التوسع في مساحة الأرض التي تسيطر عليها حركة 23 مارس والهجمات الشنيعة على المدنيين التي ترتكبها القوات الديمقراطية المتحالفة، وحركة 23 مارس، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعات مسلحة أخرى في كيفو الشمالية وإيتوري. وأدعو جميع الجماعات المسلحة، سواء أكانت كونغولية أم أجنبية، إلى إلقاء السلاح فوراً ودون شروط. ويجب أن تتوقف الدول الأعضاء، أو الكيانات أو الأفراد الذين يقدمون أي نوع من الدعم أو التشجيع للجماعات المسلحة عن القيام بذلك. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يحاسب من يستفيدون من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وانتشار الأسلحة الذي يوجب العنف على أفعالهم.

91 - وأشيد برئيس أنغولا جواو لورينسو على جهوده الدبلوماسية الدؤوبة، التي أسفرت عن توقيع اتفاق 30 تموز/يوليه بشأن وقف لإطلاق النار بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتفعيل خطة لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وخطة لفض الاشتباك بين القوات. ويمثل اتفاق وقف إطلاق النار خطوة حاسمة نحو وقف التصعيد ويوفر طريقاً للعودة الطوعية، والتدرجية، والمأمونة والكريمة للنازحين إلى ديارهم وإمكانية إجراء الانتخابات التشريعية المؤجلة في ماسيسي وروتشورو. وأحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار وأكد من جديد التزام الأمم المتحدة الثابت بدعم عملية لواندا، بما في ذلك من خلال دعم البعثة لآلية التحقق المخصصة المعززة.

92 - وتماشياً مع الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2746 (2024)، تلتزم بعثة الأمم المتحدة بتقديم الدعم إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة تعطي الأولوية للبحث عن حلول سياسية دائمة للنزاع، وتضمن حماية المدنيين وتتسق تماماً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وسيساعد القرار 2746 (2024) في تيسير تعزيز التنسيق على الأرض بين بعثة الأمم المتحدة، وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأتطلع إلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

93 - وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى أكثر أزمات النزوح تعقيداً وأقلها جذبا للانتباه في عصرنا الحالي. وأكرر تأكيد الحاجة الملحة لأن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني وأن تحافظ على الطابع المدني لمواقع النازحين داخلياً. ويجب عدم استهداف المدنيين إطلاقاً، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. وأحث الجهات المانحة والشركاء الدوليين على زيادة مساعدتهم وتقديم دعمهم الكامل لجهود السلام الإقليمية الجارية، التي توفر أفضل أمل لمعالجة أسباب النزاع والأزمة الإنسانية الحادة التي لا تزال تعوق تقدم البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- 94 - وأرحب بإتمام عملية فك ارتباط بعثة الأمم المتحدة بنجاح من كيفو الجنوبية، التي بنيت على أساس من الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة الكونغولية. وستواصل البعثة العمل جنباً إلى جنب مع السلطات الكونغولية لتعزيز تسليم المسؤوليات في كيفو الجنوبية والقيام معاً بتحديد سبيل المضي قدماً للمراحل المتبقية من انسحاب البعثة التدريجي والمسؤول والمستدام من البلد.
- 95 - وأرحب باعتماد خريطة طريق المرحلة الانتقالية في كيفو الجنوبية وخطة الأمم المتحدة للدعم التي تصاحبها. وأدعو الشركاء الدوليين إلى دعم هذه الخطة الشاملة، التي ترسم طريقاً واضحاً نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المقاطعة. وسيكون الدعم المستدام من الشركاء بالغ الأهمية لضمان قدرة الدولة الكونغولية على الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات لحل النزاع بشكل مستدام.
- 96 - ولا يزال برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار أداة حاسمة لحماية المدنيين وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتظل مشاركة الحكومة الفعالة ورؤيتها الواضحة بشأن سبيل المضي قدماً بالغتي الأهمية لتأمين الدعم المستدام من الشركاء الدوليين لهذا البرنامج الحاسم.
- 97 - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم تسريع إصلاح قطاع الأمن في ظل ملكية وطنية قوية. وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة بناء إطار مؤسسي واضح ومتناسك لإصلاح قطاع الأمن لتوجيه تقديم الدعم والمساعدة الدوليين المنسقين.
- 98 - وأدين بشدة أي شكل من أشكال سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان من جانب موظفي الأمم المتحدة وأكد من جديد التزامي بعدم التسامح مطلقاً مع مثل هذا السلوك. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وضمان القيام باستجابة سريعة وحاسمة للدعوات وتعزيز مساعدة الناجين.
- 99 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة على دورها القيادي الحازم وجهودها الدؤوبة، ولجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، لما يبذلونه من جهود متواصلة في سبيل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خريطة

